

علم الاقتصاد

الفهارس

فهرس المحتويات

1	الاقتصاد الإسلامي
1	عقيدة الاقتصاد الإسلامي
1	دور المال
1	القواعد الاقتصادية
1	المشاركة في المخاطر
1	موارد الدولة
1	الملكية الخاصة
1	الملكية العامة
2	الصدقات والأوقاف
2	نظرة الإسلام للسوق
2	الأدوات الاستثمارية في النظام الإسلامي
2	المضاربة
2	المربحة
2	المشاركة
2	الإجارة
3	السلم
4	الباب الأول علم الاقتصاد
5	علم الاقتصاد
5	مجالات الاقتصاد
7	الباب الثاني علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى
8	مقدمة
8	العلوم الطبيعية
8	العلوم الاجتماعية
8	علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع
8	علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة
8	علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

9	علاقة علم الاقتصاد بعلم الأحياء:
9	علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:
9	علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:
9	علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:
9	علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق:
10	علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:
10	علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان:
10	علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

فهرس الجداول

6	جدول 1 عملة الدول.....
9	جدول 2 عملة البلدان

فهرس الصور

1	الصورة 1 النقود في العالم.....
5	الصورة 2 البنوك العالمية.....
10	الصورة 3 السكان

الاقتصاد الإسلامي

هو مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان. ويعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي¹.

عقيدة الاقتصاد الإسلامي

تقوم عقيدة الاقتصاد الإسلامي على مبدئين المال مال الله والإنسان مستخلف فيه وبذلك فالإنسان مسؤول عن هذا المال، كسباً وإنفاقاً، أمام الله في الآخرة، وأمام الناس في الدنيا. فلا يجوز أن يكتسب المال من معصية أو ينفقه في حرام، ولا فيما يضر الناس.

دور المال

المال أداة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل التجاري، وليس سلعة من السلع. فلا يجوز بيعه وشراؤه (ربا الفضل) ولا تأجيريه (ربا النسيئة). (فضيلة 2016)



القواعد الاقتصادية

المشاركة في المخاطر

وهي أساس الاقتصاد الإسلامي وعماده، وهي الصفة المميزة له عن غيره من النظم. فالمشاركة في الربح والخسارة، هي قاعدة توزيع الثروة بين رأس المال والعمل، وهي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع.

موارد الدولة

لا ينفرد هذا النظام عن غيره في هذا الباب إلا في وجود الزكاة كمورد ينفرد به الاقتصاد الإسلامي. وهي أشبه شيء بالضرائب. لكنها تعطى للفقراء وهي جزء صغير من أموال الأغنياء، بالإضافة إلى الجزية وهي تؤخذ من غير المسلمين ولا تؤخذ منهم زكاة وهي مقابل أن تحميهم الدولة وتوضع في أموال الدولة

الملكية الخاصة

يحمي النظام الإسلامي² الملكية الخاصة، فمن حق الأفراد تملك الأرض والعقار ووسائل الإنتاج المختلفة مهما كان نوعها وحجمها. بشرط ألا يؤدي هذا التملك إلى الإضرار بمصالح عامة الناس، وألا يكون في الأمر احتكاراً لسلعة يحتاجها العامة. وهو بذلك يخالف النظام الشيوعي الذي يعتبر أن كل شيء مملوك للشعب على المشاع.

الملكية العامة

¹ تيالايتالابت تتالابتث تالانتر تالارلار تالارلا

² تالانتر تالانتر تالانتر تالانتر

تظل المرافق المهمة لحياة الناس في ملكية الدولة أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية لحياة الناس ومصالح المجتمع. وهو يخالف في ذلك النظام الرأسمالي الذي يبيح تملك كل شيء وأي شيء. نظام الموارد في الإسلام، يعمل نظام الموارد على تفتيت الثروات وعدم تكديسها. حيث تقسم الثروات بوفاء صاحبها على ورثته حسب الأنصبة المذكورة في الشريعة.

الصدقات والأوقاف

وتعد الصدقات والأوقاف من خصائص الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي، وتغطية حاجات الفقراء في ظل هذا النظام.

نظرة الإسلام للسوق

يؤمن الاقتصاد الإسلامي بالسوق ودوره في الاقتصاد حيث أن ثاني مؤسسة قامت بعد المسجد في المدينة المنورة هي السوق ولم ينه النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم الصحابة عن التجارة لا بل أن العديد من الصحابة كانوا من الأغنياء مثل أبو بكر الصديق، وعثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وغيرهم.

الأدوات الاستثمارية في النظام الإسلامي

المضاربة

وهي أن يدفع صاحب المال مالاً لصاحب العمل، أو المؤسسة الاستثمارية من أجل استثماره له، على أن يتم توزيع الأرباح على أساس نسبة محددة من الربح، وليس من أصل المال، وهذا يحقق قدراً أكبر من العدالة في التوزيع عما يحقق النظام الربوي. ولا يتم توزيع الربح إلا بعد استعادة أصل رأس المال.

المرابحة

وهي أقرب شيء للتجارة العادية¹، أن يقوم صاحب المال بشراء سلعة من أجل بيعها بسعر أعلى. سواء كان هذا البيع الأخير أجلاً أو تقسيطاً أو نقداً. (محمد 2015)

المشاركة

في المشاركة يكون الأطراف مشاركون بالمال والجهد، أو بأحدهما، وتكون ملكية النشاط التجاري مشتركة بينهم. ويتشاركون في تحمل الربح والخسارة.

الإجارة

أن يشتري صاحب المال أو المستثمر عقاراً أو معدّات بغرض تأجيرها. ويكون هذا الإيجار، بعد مصروفات الصيانة، هو ربح النشاط التجاري.

¹ فففف بيبي بيبيبيبي بيبيبيبي

وهي الصورة العكسية للبيع الآجل، ففيها يتم دفع المال مقابل سلعة آجلة. على أن تكون السلعة محددة وموصوفة وصفا يرفع الخلاف.

الباب الأول علم الاقتصاد

علم الاقتصاد

الاقتصاد (بالإنجليزية : Economics) : هو علم اجتماعي يعنى بدراسة كيفية استخدام مصادر الإنتاج المحدودة في المجتمع لإرضاء حاجات ورغبات أعضائه غير المحدودة. وعلم الاقتصاد شأنه كباقي العلوم حيث له حقائقه وقوانينه إلا أن درجة تأثيره بالأوضاع الاجتماعية والسياسية وتداخل علاقته مع هذه الأوضاع غلبت عليه صفة الاجتماعية.

يتضمن هذا العلم تحليل الإنتاج، التوزيع، وتجارة واستهلاك السلع والخدمات. نقول عن الاقتصاد بأنه إيجابي عندما يحاول توضيح نتائج الاختيارات المختلفة معطياً مجموعة فرضيات أو مجموعة ملاحظات، ومعياري عندما يصف الإجراءات الواجب فعلها.

يقسم علم الاقتصاد إلى فرعين رئيسيين :

اقتصاد جزئي أو الاقتصاديات الصغيرة، الذي يتعامل مع الوكلاء الفرديين، مثل ميزانيات المنازل والأعمال التجارية .

اقتصاد كلي أو الاقتصاديات الكبيرة، الذي يعتبر الاقتصاد الوطني ككل، في هذه الحالة يُعتبرُ كلا من العرض والطلب للمال، الرأسمال والسلع ضمن الاقتصاد الوطني .



الصورة 2 البنك العالمية

مجالات الاقتصاد

يُقسَم الاقتصاد عادة إلى فرعين رئيسيين: (محمد 2015)

الاقتصاد الجزئي، الذي يَفحصُ السلوكَ الاقتصاديَ للأفراد مثل الأعمال التجارية، الميزانيات المنزلية، والأفراد، مع توجه لفهم كيفية اتخاذ القرارات تجاه الندرة وتخصيص نتائج هذه القرارات .

الاقتصاد الكلي، الذي يَفحصُ الاقتصاد ككل مع وجهة نظر لفهم التفاعل بين الكميات الاقتصادية المجمعة مثل دخل وطني، التوظيف والتضخم. تجدر الملاحظة أن في الموازنة العامة نظرية التوازن العام تدمج مفاهيم نظرية الاقتصاد الكلي، من خلال وجهة نظر . microeconomic

المحاولات للتوحيد بين هذه الفرعين أو إلغاء التمايز بينهما كَانَ مُحَقَرًا مهماً في معظم الفكر الاقتصادي في المرحلة الأخيرة، خصوصاً في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. توجد اليوم وجهة تجمع على ضرورة أن يكون الاقتصاد الكلي الجيد مؤسس على بنى الاقتصاد الجزئي الصلبة. بكلمة أخرى، هيكلية الاقتصاد الكلي يَجِبُ أَنْ تكون مدعمة بشكل واضح من قبل الاقتصاد الجزئي.

يُمْكِنُ أيضاً أَنْ يُقسَمَ الاقتصاد إلى فروع جزئية عديدة وهذا لا يُلائمُ دائماً بعناية التصنيف الدقيق الكبير. هذه الفروع الجزئية تتضمنُ :

اقتصاد دولي، اقتصاديات عمل، اقتصاديات رفاهية، اقتصاديات عصبية، اقتصاد معلومات، اقتصاديات موارد، اقتصاد بيئي، اقتصاد إداري، اقتصاد مالي، اقتصاديات حضارية، اقتصاديات تنمية، وجغرافية اقتصادية.

هناك أيضاً منهجيات مستعملة من قبل الاقتصاديين الذي يصنفون وفق النظريات المهمة.

المثال الأهم قَدْ يَكُونُ الاقتصاد القياسي، الذي يُطبَّقُ التقنيات الإحصائية على دراسة البيانات الاقتصادية. الاقتصاد الرياضي الذي يَعتمدُ على الطرق الرياضية، يتضمن ذلك الاقتصاد القياسي .(الاستاد 2012)

اتجاه آخر أكثر حَدَاثَةً، وأقرب إلى الاقتصاديات الصغيرة microeconomics ، وهو يَستعملُ من علم نفس اجتماعي مفاهيم مثل (اقتصاد سلوكي) وطرق (اقتصاد تجريبي) لفهم الانحرافات عن تنبؤات الاقتصاد . neoclassical.

الاقتصاد التطوري يشكل نظرية مبتكرة تتماشى مع التوجهات التي تُريدُ فهم دور ' الروتينيات في قيادة تطور السلوك. يمكن اعتماد تصانيف أخرى أيضاً. مالية كانت تقليدياً تعتبر جزء من الاقتصاد بما ان كنتائجه الأساسية تظهر طبيعياً من الاقتصاديات الصغيرة؛ لكن أسس اليوم كعلم مستقل عملياً، مع أنه وثيق الصلة بالفروع الأخرى للاقتصاد.

لقد كان هناك اتجاه متزايد للأفكار والطرق في الاقتصاد التي يمكن تطبيقها في السياقات الأوسع. بما أن التحليل الاقتصادي يُركّز على اتخاذ القرارات، فيمكن أن يُطبّق، بدرجات متفاوتة من النجاح، على أيّ حقل يتضمن أناساً يُواجهون بدائل أو خيارات؛ تعليم، زواج، صحة، الخ. فهو يشكل نظرية الخيار العام تدرس أيضاً كيف يمكن للتحليل الاقتصادي أن يُقدّم حلولاً إلى تلك الحقول التي اعتبرت تقليدياً خارج الاقتصاد. تتداخل مناطق البحث في الاقتصاد مع مناطق تابعة لعلوم الاجتماعيات الأخرى، بما فيها العلوم السياسية وعلم اجتماع. الاقتصاد السياسي الأكثر شيوعاً يُدعى غالباً بشكل غير دقيق رأسمالية.

انظر اقتصاد سياسي لدراسة الاقتصاد ضمن سياق علم السياسة، واقتصاد اجتماعي لدراسة الاقتصاد ضمن سياق علم الاجتماع.

أهم نواحي الاقتصاد التي تسترعي الانتباه: تخصيص مصدر، الإنتاج، التوزيع، التجارة، والمنافسة.

الرقم	الدولة	العملة
1	الجزائر	الدينار
2	لبنان	الليرة
3	المغرب	الدرهم

جدول 1 عملة الدول

يمكن للاقتصاد أن يطبق من حيث المبدأ على أيّ مشكلة تتضمن الاختيار ضمن شروط الندرة أو شروط اقتصادية حاسمة. انظر قيمة.

بعض الاقتصاديين يستعملون السعر والعرض والطلب لخلق نماذج اقتصادية تتوقع نتائج القرارات أو الأحداث. كما تسند للنماذج مهام أخرى حيث يُمكن لها أن تُحلّل سلوك المجتمعات الكاملة أيضاً. (انظر أيضاً علم اجتماع، اقتصاد سياسي، تاريخ)

تقليدياً يرتكز الاقتصاد على إرضاء الحاجات المادية وهذا يبقى بؤرة الاقتصاد. بما أن جوهر الاقتصاد يدرس الحوافز، أو جعل الاختيار محصوراً بقيود، فإن المواضيع المدروسة واسعة، كما توسع الاقتصاديين في دراسة كافة المواضيع المتروحة من الزواج إلى عقوبة الموت والنظم السياسية المثالية.

الباب الثاني علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

مقدمة

ماولا دعونا نفرق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية:

العلوم الطبيعية:

هي العلوم التي تختص بدراسة الظواهر الطبيعية وقد شهدت تطورا كبيرا في مناهجها ونظرياتها ووسائلها يحجب عدة عوامل منها:

١- الاحتياجات المتزايدة لاستخدام العلم في العمليات الإنتاجية.

٢- طبيعة الظواهر الطبيعية تتميز بالثبات، وعدم التغير ويمكن السيطرة عليها لعمل التجارب.

العلوم الاجتماعية:

هي العلوم التي تختص بدراسة الظواهر الاجتماعية فهي تدرس ظواهر تختلف من مكان لآخر، وتتغير مع مرور الزمن وترتبط فيما بينها بسبب تحديد موضوع مستقل يدرسه كل علم من هذه العلوم وتحديد منهج معين لدراسة هذه المواضيع مما أدى إلى تشعب، وتعدد العلوم إلا أنه وبالرغم من تطور فروع المعرفة الإنسانية المختلفة لا نستطيع أن نتحدث عن الاستقلال التام لكل علم من هذه العلوم فهي مترابطة مع بعضها، فتتم عملية استعارة المفاهيم والنظريات بين علم وآخر وأي تطور يحدث في علم من هذه العلوم سيؤدي بالضرورة إلى استفادة العلوم الأخرى ليس فقط على صعيد العلاقة بين العلوم الاجتماعية وبعضها وإنما على صعيد العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية.

ويمكننا أن نوضح العلاقة بين علم الاقتصاد وبعض العلوم الأخرى لتعزيز فكرة استحالة استقلال أي علم استقلالاً تاماً.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

علم الاقتصاد يدرس جزءاً من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية؛ يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، كذلك يرصد حالات الفقر والبطالة وأوضاع الريف وكذلك الديانات.

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية فالإقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية.

علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

علم التاريخ يدرس الظواهر التاريخية وجزء من هذه الظواهر هي ظواهر اقتصادية مثل تاريخ الوقائع الاقتصادية، ويمكن أن نستمد من ظواهر تاريخية سابقة التجارب والقواعد التي تساعدنا على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية التي تواجهنا.

علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى

الرقم	الدولة	العملة
1	الجزائر	الدينار
2	لبنان	الليرة
3	المغرب	الدرهم

جدول 2 عملة البلدان

فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في قطر معين تعتمد على تحليل المؤشرات الرئيسية التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة تسمح لصاحب القرار بتغيير السياسة الاقتصادية لتجنب الانتقال من حالة الانتعاش إلى حالة الركود.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الأحياء:

يصعب على الباحث الاقتصادي أو واضع السياسة الاقتصادية أن يدرس الظواهر الاقتصادية بدون الاستعانة بالإحصائيات، والبيانات الرقمية فعلم الإحصاء يبحث في طرق قياس وتحليل الظواهر والحقائق رقمياً ثم يعرضها في صورة مبسطة لتوضيح العلاقة القائمة بينها وبين القوانين التي تخضع لها.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

إن استخدام الرياضيات تمكن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهما بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في مجال الإنتاج، والنمو الاقتصادي، والتوزيع من عبارات لفظية إلى عبارات رياضية.

علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر. والباحث الاقتصادي معني بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك.

علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء...إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات؛ بين الأفراد والجماعات، والدول. وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية يأخذ بالاعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق:

يرى الكلاسيكيون أنه لا علاقة لعلم الاقتصاد بعلم الأخلاق. حيث إن علم الأخلاق يمثل دراسة ما يجب أن يكون في حين أن علم الاقتصاد لديهم يمثل دراسة ما هو كائن، فهو يكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية الحكم عليها. والحقيقة أن علم الاقتصاد لا يمكنه إهمال دور الأخلاق في توجيه سلوك الإنسان المؤثر في الموارد والحاجات والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

يبحث علم الجغرافيا في البيئة الطبيعية والبشرية والموارد الاقتصادية. ويأتي دور علم الاقتصاد للاستفادة من هذا العلم بما يخدم أغراض علم الاقتصاد

علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان :



الصورة 3 السكان

يصف علم السكان أوضاع السكان المختلفة (توزيع السكان، الحجم، النمو، المواليد، الوفيات، الهجرة) وينشر معلومات هامة وكبيرة تهم الباحث والمخطط الاقتصادي الذي يسعى لدراسة المجتمع وبحث قدراته واحتياجاته ويؤثر علم الاقتصاد على السكان من خلال معالجة متطلبات السكان وتنظيم نشاطاتهم الاقتصادية.

علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

يزود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحث مبني على استخدام المسلمات والمقدمات للوصول إلى أفكار جديدة.

فهناك نظريات وفرضيات تحتفل بها كتب الاقتصاد، ويجب أن تكون هذه الفرضيات منطقية ومبنية على حقائق ومسلمات، بحيث يمكن البناء عليها لاستخلاص أفكار جديدة. وتعتمد الكثير من الدراسات والنظريات الاقتصادية على فرضية (الإنسان الرشيد الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة له بأقل مجهود. وهذا الرشد يوجه خياراته وقراراته بحيث يمكن توقعها. ويعتبر هذا في الحقيقة جوهر علم الاقتصاد.

المراجع

الاستاد. الاقتصاد العالمي. 2012. <http://www.wikipedia.com>.

محمد بن محمد. الاقتصاد الاسلامي. دار الفرقان، 2015.

معوش فضيلة. علم الاقتصاد. دار الهدى، 2016.